T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

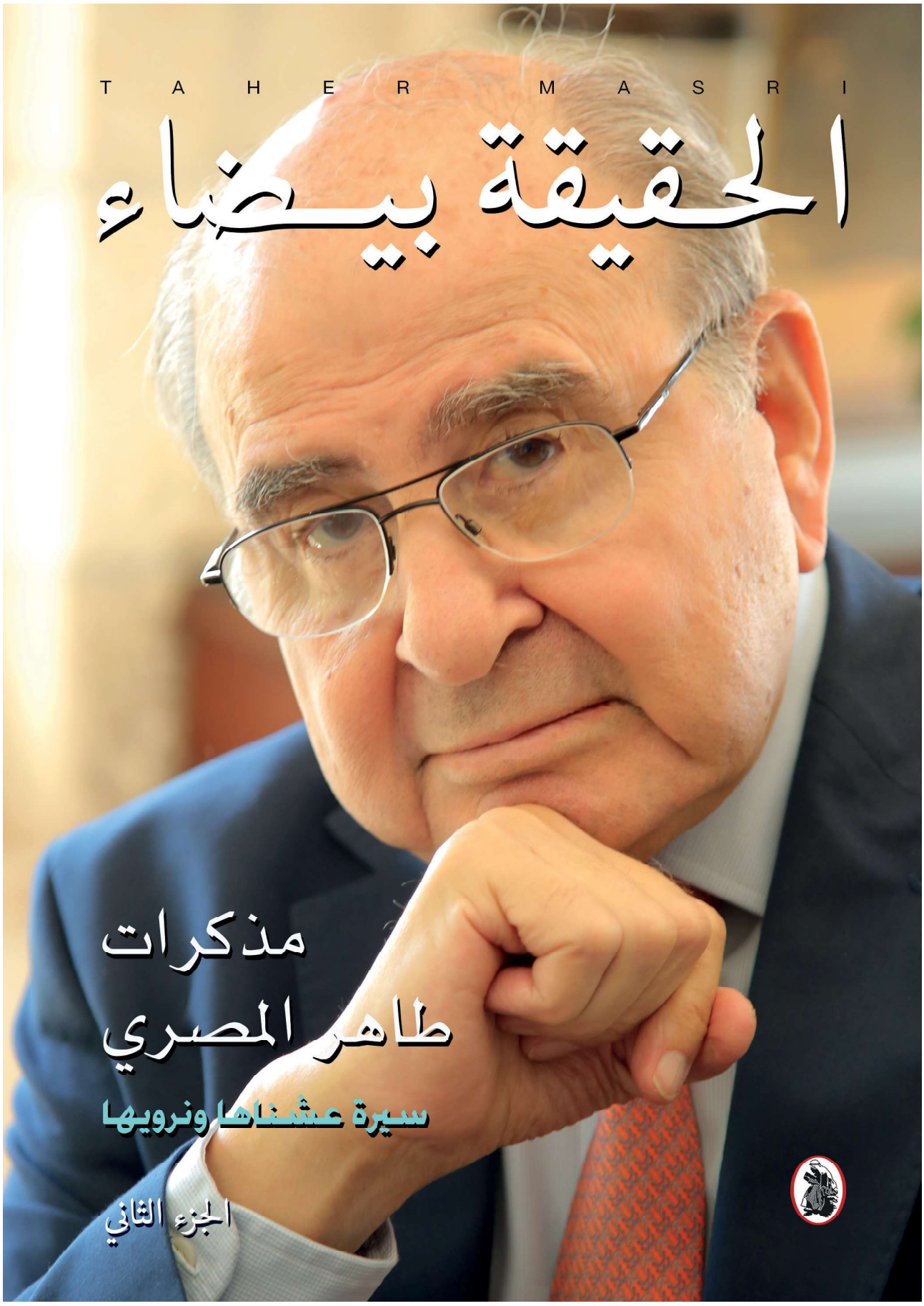

مذكرات
طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الثاني

الفصلُ العاشرُ

زوالُ الرّضا... بين الدّسائسِ والرّيبةِ

بَقِيَتْ سياسةُ الملكِ ومبادراتُهُ تأتي بشكلٍ مفاجئٍ وغيرِ متوقّعٍ في توقيتِها ومحتواها فتثير الجدلَ والأسئلةَ على نحوِ مبادرات اللّجانِ الملكيّةِ العديدةِ.

وأذكرُ منها على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ مشروعَ «لجنة الأقاليم»، الّذي أُثيرتْ حولَهُ الكثيرُ من الشّكوكِ والظّنونِ، واتُّهمَ بأنّه يأتي للتّهيئةِ لحلولٍ سياسيّةٍ مستقبليّةٍ، وأنّه مرتبطٌ بالحلولِ النّهائيّةِ المُقترحةِ للقضيّةِ الفلسطينيّةِ، كما دارَ الحديثُ حول قانونِ الإدارةِ المدنيّةِ الجديدةِ وقانونِ اللّامركزيّةِ، في ظلِّ تلك الشّبهاتِ الّتي كانت مُتداولةً بين الجمهورِ حول الأمرِ.

في أحدِ لقاءاتِنا مع الملكِ، الّتي كانتْ تُقامُ في منازلِ بعضِنا، عَقَدْنا لقاءً في منزلِ عبد الهادي المجالي، وبحضورِ كلٍّ من زيد الرّفاعي، وفايز الطّراونة، وعبد الرّؤوف الرّوابدة، وطاهر المصري، وعدنان بدران، وممدوح العبادي، وكمال ناصر، ومحمّد الذّهبي، وآخرين.

قاطعَ الرّوابدة اَجتماعاتِ لجنةِ الأقاليم منذ اَنطلاقِها لخلافهِ مع زيد الرّفاعي الّذي قادَ اَجتماعاتِ اللّجنة لاعتقادِ الرّوابدة بأنّ الرّفاعي سرقَ منه فكرةَ قانونِ الإدارةِ المدنيّةِ الجديدةِ وقانونِ اللّا مركزيّةِ.

ولم يكنِ القرارُ الملكيُّ بتأليفِ اللّجنةِ قد نصَّ على تسميتهِ رئيسًا لها، وبحسبِ العادةِ فقد تولّى رئاستَها الأقدمُ وهو زيد الرّفاعي.

وبعد مرورِ نحوِ أربعةِ أسابيعَ ، اَجتمعْنا مرّةً أخرى في منزلِ الرّوابدة نفسِهِ، وكان الموضوعُ هو المشروعُ المائيُّ «ناقل البحرين»، القائمُ على أساسِ ربطِ البحرِ الأحمرِ بالبحرِ الميتِ بواسطةِ قناةٍ لرفعِ منسوبهِ، وسدِّ الاحتياجاتِ

الأردنيّةِ المتزايدةِ من المياهِ والطّاقةِ، وأظهرَ جميعُ الحاضرين رغباتٍ متقاربةً بدعم المشروعِ.

وفي وقتٍ لاحقٍ علّقَ الملكُ على النّقاشِ مازحًا: «طاهر المصري وعبد الهادي المجالي متوافقان على المشروعِ، فلا بدَّ أن يكون جيّدًا».

وقصدَ بذلك أنّه ما دام المتناقضان متّفِقَين على شيءٍ، فإنّه لا بدَّ وأن يكون جيّدًا.

ثمَّ انتقلَ النّقاشُ إلى لجنةِ الأقاليمِ، وهنا اقترحَ أحدُنا تأليفَ لجنةٍ مؤلّفةٍ من المصري والعبادي لإقامةِ حزبٍ يضمُّنا، وفوجِئْتُ بهذا الطّرحِ والتزمتُ الصّمتَ، إذ لم يخطرْ ببالي أبدًا احتمالُ مشاركتي في هكذا حزبٍ.

التقيتُ لاحقًا مع محمّد الذّهبي للبحثِ في هذا الأمرِ ومبرّراتِهِ، واستغربتُ طريقةَ تفكيرِهم، فكيفَ يمكنُ لحزبٍ أن يجمعَ مثلَ هذه الشّخصيّاتِ المُتناقضةِ مع بعضِها بعضًا؟

سألتُ محمّد الذّهبي: «هل يمكنكَ أن توافقَ على أن يكون زيد الرّفاعي وطاهر المصري وفايز الطّراونة في حزبٍ واحدٍ بحكمِ خبرتِكَ؟» وقلتُ له: «تأكَّدِ أنّني لن أوافقَ على ذلك أبدًا...»

بعد ذلك بأيّامٍ، حضرَ إليَّ المحامي فيصل البطاينة ويرافقُهُ الإعلاميُّ صخر أبو عنزة، وأعلماني أنّ الملكَ سيلتقي بعضَ رؤساءِ الحكومةِ السّابقين في اليومِ التّالي، وبعد دقائقَ فقط إذ بالذّهبي يبلغُني عبر الهاتفِ أنّ الملكَ سيلتقي بي وببعضِ الشّخصيّاتِ في دائرةِ المخابراتِ يومَ غدٍ السّبت، عدتُ إلى السّيّدَين وقلتُ لهما: «يبدو أنّكما تعرفان أسرارًا هائلةً، لتتبلّغا قبلي بموعدِ الاجتماعِ الّذي دُعيتُ إليه»، وأعرفُ أنّ مصدرَ معلوماتِهما هو المجالي.

ذهبتُ في اليومِ التّالي إلى دائرةِ المخابراتِ وحضر الملك، وعبد الهادي المجالي، وعبد الرّؤوف الرّوابدة، ومحمّد الذّهبي. وفتحَ الملكُ الحديثَ بكلامٍ عامٍّ، ثمّ خاطَبَنا، فقالَ: «أنتم رجالُ الدّولةِ ومن عظامِ الرّقبة»، وعليكم مسؤوليّاتٌ، وإعادةُ تأهيلِ الدّولةِ يحتاجُ إلى إرادةٍ سياسيّةٍ ولا يحتاجُ إلى اَستقلاليّةٍ، ولو كان هذان الشّرطان متوافرَين فإنّني لن أتوانى».

مرّتْ لحظاتُ صمتٍ قبل أن آخذَ الكلامَ باَعتبارِ الأقدميّةِ في المنصبِ، وكنت قد رتّبتُ أفكاري بسرعةٍ، وقلتُ إنّني: «تفاجأتُ بإعلانِ الملكِ، ومن حيثُ المبدأُ فأنا مع إنشاءِ الأحزابِ ولا حياة سياسيّة إلّا بها، وخلال أربعةِ أو خمسةِ عقودٍ جرتْ شيطنةُ الأحزابِ واَضطهادُ الحزبيّين».

وخاطبتُ جلالةَ الملكِ قائلًا بما معناه: «إنّ حزبًا ينشأُ في دائرةِ المخابراتِ وبإشرافِها هو أمرٌ سوف يقودُ إلى حزبٍ ميتٍ وساقطٍ منذ ولادتهِ».

ثمّ تحدّثَ الذّهبي، طالبًا منّا نحن الثّلاثة أن نؤسّسَ حزبًا.

وكعادتي، فقد اَرتفعَ منسوبُ جرأتي عندما سمعتُ هذا الكلامَ، وقلتُ للملكِ مباشرةً: «نحن مطالبون الآن بتأسيسِ حزبٍ في الوقتِ الّذي تموجُ البلدُ فيه بالقضايا الخطيرةِ، فهل تفكّرون أن الشّعبَ سيرضى بنا؟».

وخاطبتُ الملكَ قائلًا: «في زيارتكم إلى اليابان، اَصطحبتم عبد الهادي المجالي لبحثِ موضوعِ الحزبِ، ولم تسنحْ لكم الفرصةُ للاجتماعِ به هناك، ورجعَ عبد الهادي من اليابان وحيدًا، وبعد عودةِ جلالتِكم، عدْتم واَلتقيتُم به في المنزلِ «القصر»، وطلبتم منه أن يشكّلَ حزبًا، وتحدّثتُم بالموضوعِ، وهي فكرةٌ يدعمُها ويروّجُ لها بشدّةٍ الباشا عبد الهادي الّذي جمعَ في بيتهِ مندوبين عن خمسةَ عشرَ حزبًا سمّاهم وسطيّين وأعلَمَهم أنّه

متّفقٌ مع جلالتكم على إنشاءِ حزبٍ عريضِ القاعدةِ يدعمُكم ويكون برئاستهِ أو برئاسةٍ ثلاثيّةٍ، فاَصطحبهُ الذّهبي إلى دائرةِ المخابراتِ، واَلتقى بكبارِ ضبّاطِ الدّائرةِ، وشرحَ لهم طبيعةَ المهمّةِ، وطلبَ منهم أن يكونوا مستعدّين للانتخاباتِ النّيابيّةِ، وأبلَغَهم أنّ هذا الحزبَ سيكون حزبَ الدّولةِ وقد يكون مموَّلًا منها.

ثمَّ قلتُ للمجالي: «هذه المعلوماتُ يعرفُها المواطنون جيّدًا، وأنتم أحضرتموني إلى هنا لتغطيةِ المكوِّنِ الفلسطينيِّ من خلال مشاركتي في الحزبِ»، وأكّدْتُ أنّ الحزبَ العتيدَ سيولدُ ميتًا وسيعرفُ النّاسُ أنّه وَلِدَ من رحمِ المخابراتِ، وأعلنتُ اَعتذاري عن القبولِ بذلك.

أمّا عبد الرّؤوف الرّوابدة، فقد شنَّ هجومًا شخصيًّا وشديدًا على عبد الهادي المجالي وحزبِهِ.

ويبدو أنّي دفعتُ ثمنَ مواقفي الصّريحةِ، فقد عانيتُ خلال عملِ اللّجنةِ من أحداثٍ اَعتدْتُ عليها، وحصلتْ معي في السّابقِ. وأحسستُ بحملاتٍ ضدّي، قوامُها نقلُ الكلامِ واَختلاقُ الأكاذيبِ والاتّهاماتِ.

وكنت أتعرّضُ إلى الدّسائسِ، بعضُها أعلمُ به بالصّدفةِ فحسب، وأسعى إلى معالجتِهِ سريعًا ومع الملكِ مباشرةً، وبعضُها لا أعلمُ به ربّما حتّى تاريخِ كتابةِ هذه السّطورِ، ولا أشغلُ بالي بالبحثِ عن تفسيرٍ لها.

وكنت طلبتُ زيارةَ الملكِ لأشرحَ تفاصيلَ الأمورِ في لجنةِ الحوارِ، فاَلتقيتُهُ في منتصفِ شهرِ نيسان/ أبريل ٢٠١١ ووجدتُهُ مكفهرًّا وشاحبَ اللّونِ، ولم يكن على طبيعتِهِ وسجيّتِهِ الّتي أعرفُها، فتحدّثتُ معه دقيقتَين، إلّا أنّه بقيَ شاردَ الذّهنِ، ولم يبدِ أدنى اَهتمامٍ بما أقولُهُ.

توقّفتُ عن الحديثِ، وسألتُهُ إن كان ثمّةَ ما يزعجُهُ، فأجابَ: «أبدًا، لكنّني أعاني من حساسيّةٍ في عيني»، واَستأنفْتُ كلامي، لكنّه بقيَ على حالهِ غير مكترثٍ بالاستماعِ إلى حديثي.

لم أطلِ المكوثَ، واَستأذنتُ بالانصرافِ عائدًا إلى مكتبي، لكنّني لم أهدأْ حتّى أعرفَ سببَ اَنزعاجهِ، لأكتشفَ، وبعد مرورِ الوقتِ أنّه وقبل وصولي بدقائقَ، قرأَ التّقريرَ الأمنيَّ اليوميَّ، وفيه اَتّهامٌ لي بأنّي قلتُ إنّ «الملكةَ رانيا وأخاها مجد الياسين هما مَنْ توسّط لخالد شاهين (المتورّط في قضايا فساد)، لإخراجهِ من السّجنِ مؤقّتًا وبكفالةٍ، للعلاجِ من أمراضٍ كان يعانيها في السّجنِ».

هذا الأمرُ هو مجرّدُ كذبةٍ واَختلاقٍ واَدّعاءٍ، وليس صحيحًا من أساسهِ، وأَثَرْتُ ذلك في لقائي الثّاني مع الملكِ، وأكّدتُ له أنّه اَتّهامٌ باطلٌ لا أساسَ له من الصّحّةِ، فأجابَني بأنّه لا يذكرُ تلك الحادثةَ، ولا رواسبَ لها في ذهنِهِ.

لم أقفْ عند إنكارِ الملكِ، وقلتُ له: «من المعيبِ على مَنْ زوَّدَكَ بهذا التّقريرِ أن يتّهمَني كذبًا وزورًا وبهتانًا، وقد يكون ذلك لأسبابٍ خبيثةٍ، وليس بريئًا اَتّهامُ رئيسِ مجلسِ الأعيانِ، وفي هذا الوقتِ بالذاتِ، ونحن بأمسِّ الحاجةِ لتضافرِ المواقفِ».

لم يعلّقِ الملكُ، ولم أعلّقْ أيضًا، واَنتهتِ الزّيارةُ.

أسردُ هذه الحادثةَ للإشارةِ على ما عانيتُهُ من مثلِ تلك الدّسائسِ ومحاولةِ شيطنةِ شخصيّتي وآرائي ومواقِفي، وبالرّغمِ من ذلك لم أقطعِ اَتّصالي مع أيٍّ كان، بمَنْ فيهم مدير المخابراتِ، وبقيتُ أمارسُ قناعاتي وأعبّرُ عن آرائي ومواقفي أمام الجميعِ، بدءًا بالملكِ واَنتهاءً بلقاءاتي مع المواطنين، وبالمنطقِ نفسِهِ، والقوّةِ والجرأةِ والوضوحِ دونَ تردّدٍ أو خوفٍ.

لم تنجحْ تلك المحاولاتُ الّتي كانت تَرِدُ أساسًا في تقاريرَ أمنيّةٍ حول كلِّ ما أقومُ به، وكنت قد عرضْتُ هذا الأمرَ على رئيسِ الوزراءِ في حينهِ د. معروف البخيت، فتجاوبَ معي مُستعرضًا ما أسماه «مؤامرات خالد الكركي رئيس الدّيوانِ، وأمجد العضايلة مدير الإعلامِ في الدّيوان، من خلال المواقعِ الإلكترونيّةِ الّتي يموّلونَها، بهدفِ خلقِ صراعاتٍ بين المؤسّساتِ الدّستوريّةِ في الأردنّ».

وفي جلسةٍ عائليّةٍ محدودةٍ، زرتُ وزوجتي منزلَ البخيت، وذلك في خضمِّ تداعياتِ قصّةِ تكفيلِ خالد شاهين وخروجهِ من السّجنِ للمعالجةِ خارج المملكةِ، وكانت هذه القضيّةُ حاضرةً بقوّةٍ في كلِّ الصّالوناتِ السّياسيّةِ الأردنيّةِ، وفي أحاديثِ المسؤولين مع بعضِهم بعضًا، كذلك تصاعدتِ الضّجّةُ الّتي رافقتِ التّصريحَ الغامضَ الّذي صدرَ عن الدّيوانِ الملكيِّ، وجاءَ فيه أنَّ الملكَ غاضبٌ جدًّا من الإفراجِ عن شاهين. ويريدُ التّحقيقَ في هذه القضيّةِ بنفسِهِ.

ويجبُ أن أذكرَ أنّي اَستقبلتُ في منزلي عدّةَ مرّاتٍ العميدَ جمعه الهروط مديرَ المكتبِ العسكريِّ للملكِ، ولم تكن زياراتُهُ تحملُ معنًى سياسيًّا على الإطلاقِ، فقد كان يأتيني طالبًا المساعدةَ في تقديمِ خدماتٍ لبعضِ أصدقائِهِ، وفي إحدى الزّياراتِ، أعلَمَني بعدمِ رضا الملكِ عن زياراتِهِ لي، وتحديدًا عندما جاءَ برفقةِ العميدِ المتقاعدِ عرفات أمين، الّذي كان مديرًا لمكتبِ محمّد الذّهبي، وكان الملكُ قد علمَ بها من أحدِ التّقاريرِ.

وحدثَ خلافٌ آخرٌ شديدٌ بيني، بصفتي رئيسًا لمجلسِ الأعيان، وبين القصرِ، بسببِ القانونِ المُعدَّلِ لقانونِ مكافحةِ الفسادِ، الّذي وضعَ للمرّةِ

الأولى عقوباتٍ على الصّحافةِ الإلكترونيّةِ، وبعد نقاشٍ طويلٍ في مجلسِ النّوّابِ، وصلَ القانونُ إلى مجلسِ الأعيانِ ونوقِشَ في اللّجنةِ القانونيّةِ المختصّةِ، وسطَ ضجّةٍ كبرى رافقتْ مناقشتَهُ بين الإعلاميّين والصّحافةِ الإلكترونيّةِ والهيئاتِ الدّوليّةِ، الّتي تُعنى بحرّيّةِ الرّأي والتّعبيرِ والصّحافةِ. وزارَني في منزلي وكلاءُ شركاتٍ إلكترونيّةٍ رئيسيّةٍ مثل غوغل (Google)، وأمازون (Amazon) ومايكروسوفت (Microsoft)، واَحتجّوا بشدّةٍ على هذا القانونِ، الّذي لا يستطيعون تلبيةَ شروطِهِ في موضوعِ الرّقابةِ كما ترغبُها الحكومةُ.

وأخبروني أنّهم اَستثمروا مئاتِ الملايين في هذا القطاعِ في الأردنّ، مُعتمدين على حرّيّةِ التّعبيرِ وحرّيّةِ المعلوماتِ.

وتحوَّلَ منزلي، على مدى ليلَتَين متتاليَتَين، إلى مكانٍ اَلتقى فيه الكثيرُ من الإعلاميّين والمهتمّين بهذا القطاعِ لمناقشةِ هذا القانونِ، واَقتنعتُ بأنّه سيضرُّ بالوجهِ الإصلاحيِّ للبلدِ وبمناخِ الحرّيّاتِ بشكلٍ عامٍّ.

وبالتّزامنِ مع هذه الأجواءِ، أقامَ مبارك أبو يامين في قريتِهِ في الصّبيحي حفلَ عشاءٍ على شرفِ أعضاءِ لجنةِ الحوارِ الوطنيِّ، الّذين أجمعوا على مخاطرَ هذا القانونِ وتأثيراتِهِ السّلبيّةِ على مصلحةِ البلدِ وعلى سمعةِ مجلسِ الأعيانِ بشأنِه، وأصبحتُ مقتنعًا تمامًا بضرورةِ عدمِ تمريرِهِ في الوقتِ الحاضرِ.

وفي الوقتِ نفسِهِ، كنت قد دعوتُ إلى جلسةٍ تنعقدُ مساءَ يومِ الأربعاء لبحثِ القانونِ. وبدأتُ منذ الصّباحِ بالتّشاورِ مع الأعيانِ، فيما يجبُ علينا فعلُهُ وكانت هناك عدّةُ اَقتراحاتٍ تطالبُ جميعها بعدمِ قبولِ القانونِ وبخاصّةٍ المادّة ٢٣ منه. وهناك مَنْ دعا إلى إلغاءِ دعوةِ المجلسِ للانعقادِ وتأجيلِها، فيما

دعا آخرون إلى إفقادِ الجلسةِ نصابَها القانونيَّ للحيلولةِ دون اَنعقادِها، وتبرّعَ العديدُ من الأعيانِ بالغيابِ.

وكان رأيي حاسمًا بأنّ هذا الأمرَ هو مسؤوليّةُ الرّئيسِ، ومن غيرِ الممكنِ أن أرميَ المسؤوليّةَ على المجلسِ، بل من واجبي أن أقرّرَ ولا أُدْخِلَ مجلسَ الأعيانِ في مثلِ هذه المواقفِ حمايةً له ولأعضائِهِ، وطلبتُ جلالةَ الملكِ على الهاتفِ لأخبرَهُ بالوضعِ، ولم أستطعِ الوصولَ إليه، ثمّ طلبتُ رئيسَ الدّيوانِ الملكيِّ خالد الكركي، فقيلَ لي إنّه بمعيّةِ الملكِ.

بعد قليلٍ، اتّصلَ بي منار الدّبّاس، واَستفسرَ منّي عن موعدِ اَنعقادِ الجلسةِ، فأجبتُهُ أنِ: «لا جلسةَ ستنعقدُ اليومَ».

سألَ مستغربًا: «لماذا؟»

قلتُ له إنّي: «طلبتُ أن أكلّمَ الملكَ ورئيسَ الدّيوانِ لأشرحَ لهما الوقائعَ ولم أجدْهما»، فأخبرَني أنّ رئيسَ الدّيوانِ بجانبِهِ فتحدّثتُ إليه، وكان جافًّا معي، وعندما أبلغتُهُ أنّ «الجلسةَ لن تنعقدَ»، أجابَني أنّ «القانونَ رغبةٌ ملكيّةٌ ويجبُ أن يمرَّ»، حينَها قلتُ: «لقد حاولتُ الاتّصالَ بجلالةِ الملكِ، ولكنّني لم أجدْهُ، وأنا أتحمّلُ مسؤوليّةَ ما أفعلُ ولن تُعقدَ الجلسةُ».

في هذه الأثناءِ، كان نائبي في رئاسةِ مجلسِ الأعيانِ عبد الرّؤوف الرّوابدة يتابعُ كلَّ ما يجري، فتركَ مكتبي إلى مكتبِهِ ليتّصلَ بالملكةِ رانيا، ويخبرَها عن «إشكاليّةٍ تتفاعلُ في مجلسِ الأعيانِ، ويجبُ التّدخّلُ حتّى لا تتطوّرَ الأمورُ وتخرجَ إلى العلنِ».

سألَتْهُ الملكةُ «عن سببِ الإشكاليّةِ، وعن سببِ وجودِ المادّةِ ٢٣ في هذا القانونِ وليس في قانونِ العقوباتِ».

فأجابَها الرّوابدة قائلًا: «هذا هو سببُ الخلافِ، وكان رأيُنا في مجلسِ الأعيانِ أنَّ مكانَها في قانونِ العقوباتِ وليسَ في قانونِ مكافحةِ الفسادِ».

لكنْ بعد وقتٍ قليلٍ، اتّصلتِ التّشريفاتُ الملكيّةُ بمكتبي لإبلاغي أنّ جلالةَ الملكِ يريدُ اَستضافَتَنا على فطورٍ متأخّرٍ في اليومِ التّالي، وهو يومُ جمعة، والأمرُ غريبٌ، إذ لم يحدثْ سابقًا أنِ اَستضافَ الملكُ أحدًا على الإفطارِ في يومِ جمعة. واَستنتجتُ أنّ الأمرَ جللٌ، وفي غايةِ الأهمّيّةِ، وربّما الخطورة.

وبعد ساعةٍ، اتّصلوا بي مرّةً ثانيةً، وأخبروني أنّ اللّقاءَ عاديٌّ وفي يومِ الجمعة، وفي الوقتِ المُحدّدِ ذاتِهِ.

ذَهَبْتُ، وأعضاءَ المكتبِ الدّائمِ لمجلسِ الأعيانِ، وبعضَ أعضاءِ اللّجنةِ القانونيّةِ، وقابَلَنَا جلالةَ الملكِ، وشرحتُ له التّطوّراتِ وسببَ تحفّظِنا على تمريرِ القانونِ بهذه السّرعةِ.

فاجَأَني الملكُ بسؤالِهِ عن سببِ هذا الخلافِ، وعن الحلولِ المطروحةِ للخروجِ من تلك المشكلةِ، وبالنّتيجةِ، فقد قرّرَتُ عدمَ عقدِ الجلسةِ الّتي كانتِ الأخيرةَ في عمرِ الدّورةِ العاديّةِ لمجلسِ الأمّةِ، وصدرتِ الإرادةُ الملكيّةُ بفضِّها دونَ عرضِ هذا «القانونِ «المُعدّلِ» على مجلسِ الأعيانِ.

ولعلَّ من أخطرِ الدّسائسِ والإدّعاءاتِ الكاذبةِ الّتي تعرّضْتُ لها، كان اتّهامي بأنّي أرسلتُ رسالةَ اَستغاثةٍ إلى الملكِ عبد الله بن عبد العزيز آل سعود أستغيثُ به لوقفِ «التّطهيرِ العرقيِّ» الّذي تمارسُهُ السّلطاتُ الأردنيّةُ بحقِّ الأردنيّين من أصولٍ فلسطينيّةٍ.

ففي إحدى اللّيالي، وفي فندقِ «الفورسيزنز» (Four Seasons) في عمّان، أُقيمَ حفلُ العشاءِ السّنويِّ التّقليديِّ لمركزِ الحسين للسّرطانِ لجمعِ

التّبرّعاتِ، وكان رئيسُ الدّيوانِ فايز الطّراونة موجودًا، فانتحى بي جانبًا، وقالَ لي إنّه يحملُ رسالةً شفهيّةً من جلالةِ الملكِ عبد الله، وقالَ إنّها: «من عبد الله إلى طاهر...»

توجّستُ من الأمرِ، وقلتُ له: «تفضلْ، ما الأمرُ؟» فأخبَرَني أنّ «تقريرًا وصلَ إلى جلالةِ الملكِ عبد الله يتّهمُني بإرسالِ نداءِ اَستغاثةٍ إلى الملكِ عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، أطلبُ منه العملَ والمساعدةَ في إيقافِ التّطهيرِ العرقيِّ الّذي تمارسُهُ السّلطةُ ضدَّ الأردنيّين من أصلٍ فلسطينيٍّ».

وأضافَ أنّ: «الملكَ كان يريدُ أن يتّخذَ بحقّكَ إجراءً، ولكنّني نصحتُهُ بالانتظارِ حتّى يتأكّدَ من ذلك منكَ شخصيًّا».

دُهِشْتُ وصُدِمْتُ من هذا الكلامِ، وسألتُهُ: «هل أنتَ جادٌّ في هذا الكلامِ؟» فأكّدَ لي جدّيّتَهُ، مشيرًا إلى أنْ: «لا مزاحَ في مثل هذا الأمرِ».

تركتُهُ وذهبتُ إلى عماد فاخوري، الّذي كان يشغلُ منصبَ مديرِ المكتبِ الخاصِّ للملكِ، وسألتُهُ أنِ كان يعلمُ بالموضوعِ، وطلبتُ منه «ترتيبَ لقاءٍ سريعٍ لي مع جلالةِ الملكِ وليكنْ غدًا»، فاعتذرَ قائلًا إنَ: «الملك مشغول»، لكنّهُ وعَدَني بأنْ يكون موعدُ اللّقاءِ في اليومِ الّذي يليهِ.

«اليومُ الّذي يليهِ» تأخّرَ طويلًا ولمدّةِ ثلاثةٍ وأربعين يومًا، لم أستطعْ فيها مقابلةَ الملكِ، وحين اَلتقيتُهُ وفاتحْتُهُ مباشرةً بما نقلَهُ الطّراونة لي، وقلتُ له: «لن أنكرَ ولن أقسمَ إيمانًا إطلاقًا، ولكّنني أرى أنّ هذا الاتّهامَ خطيرٌ جدًّا وبعدَ كلِّ هذا العمرِ وهذه الخدمةِ»، وذكرتُ له إنّني: «كنت في أعلى المراكزِ في الدّولةِ، ولذلك أنا أطلبُ تحقيقًا في هذا الاتّهامِ، وإنْ ثبتَ عليّ ما يدّعيهِ التّقريرُ، وبأنّني قمت بهِ، فلكَ الحقُّ أن تفعلَ بي ما تشاءُ، وإذا ثبتَ أنّه غيرُ صحيحٍ فأنا أريدَ

حقّي»، وكرّرْتُها: «أريدُ حقّي ولا أقبلُ اتّهامي بهذا». «وأستغربُ أن تقبلَ مثلَ هذا الكلامَ عنّي».

فأجابَني الملكُ قائلًا: «لا. أنا لم أصدّقْ هذا الكلامَ، ولم أتعاملْ معه»، فقلتُ: «بل صدّقْتَهُ، فأنا أنتظرُ هذا اللّقاءَ منذ ثلاثةٍ وأربعين يومًا ولم يحدثْ إلّا اليوم»، أجابَني أنَّ: «أميرًا سعوديًّا أبلَغَهُ بأنّي أرسلتُ رسالةً إلى الملكِ عبد الله آل سعود»، فقلتُ له: «أنا أطالبُ بالتّحقيقِ».

لم أعرفْ حتّى كتابةِ هذه السّطورِ، وبعد مرورِ عدّةِ سنواتٍ على تلك الحادثةِ الّتي أثّرتْ فيَّ أيّما تأثيرٍ، مصدرَ ذلك الاتّهامِ، ولستُ واثقًا من أنَّ صاحبَ هذه القصّةِ هو أميرٌ سعوديٌّ، أو جهةٌ أردنيّةٌ قريبةٌ من الملكِ اختلَقَها لغاياتٍ خاصّةٍ ونسبَها إلى أميرٍ سعوديٍّ بغيةَ إيذائي، ولن أرتاحَ حتّى أعرفَ المصدرَ وغاياتِهِ.

وأكثرُ ما آلمَني في تلك الحادثةِ وما أصابني من أذيّةٍ، هو أنّ الملكَ عبد الله، وبعد طولِ مدّةٍ معرفتِنا وعملِنا سويًّا صدَّقَ هذه التّهمةَ، وبحسب روايةِ فايز الطّراونة، فإنّه كان سيتّخذُ إجراءاتٍ بحقّي.

بدأتْ علاقتي مع القصرِ تأخذُ طابعًا يتّسمُ بعدمِ الرّضا عنّي، ولم أكن أتجاهلُ ذلك، فقد تعوّدْتُ على علاقةِ الشّدِّ والجذبِ الّتي ظلّتْ تربطُني بالقصرِ لعقودٍ عديدةٍ مضَتْ، ويعيشُ السّياسيُّ - أيُّ سياسيٍّ - مثل تلك العلاقةِ الّتي تتّسمُ بالاضطرابِ بين الرّضا والسّخطِ. وهو أمرٌ طبيعيٌّ، فلا ثباتَ في السّياسةِ، ولا عواطفَ صادقة خالصة، ولا قربَ يدومُ، ولا بُعْدَ يستمرُّ أيضًا.

وقرّرْتُ فورًا تقديمَ استقالتي، إلّا أنّي أجّلْتُها حتّى لا يتمَّ ربطُها بذلك الاتّهامِ المُلفَّقِ.

ولا أريدُ أن أذكرّ تفاصيلَ حادثةٍ دنيئةٍ مارَسَها مسؤولُ الأمنِ في المطارِ مع زوجتي عند صعودِها إلى الطّائرةِ المتوجّهةِ إلى بيروت. وبالرّغم من ألمي الشّديدِ والجرحِ العميقِ الّذي سبّبَهُ هذا الحقدُ الأسودُ وهذا الشّكُّ في مسلكي السّياسيِّ وحادثةِ البحرين والملك عبد الله بن عبد العزيز، بالرّغم من ذلك كلّهِ، فإنّني كظمتُ غيظي ومزّقْتُ رسالةَ اَستقالتي من مجلسِ الأعيانِ رئيسًا وعضوًا حمايةً لتماسكِ البلدِ وتجنّبًا لأيّةِ تفسيراتٍ أو تأويلاتٍ.

وأشيرُ هنا إلى أنّ مسطرةَ حياتي السّياسيّةِ ظلّتْ تعتمدُ على مبدأِ المكاشفةِ والمواجهةِ، وليس المواربة والمهادنة، وهذا ما مَنَحَني في مجملِ رحلتي الكثيرَ من الطّمأنينةِ والرّضا عمّا أفعلُهُ وأقولُهُ بكلِّ حرّيّةٍ، ومن دونِ النّظرِ إلى حساباتٍ تبدو لي خاسرةً في نهايةِ المطافِ.

ولربّما هذا ما أبقاني في معظمِ محطّاتي السّياسيّةِ بعيدًا عن القيلِ والقالِ، والتّلفيقِ، وركوبِ الموجاتِ العاليةِ والمنحدرةِ، فقد كنت أنأى بنفسي عن مثلِ هذا السّلوكِ الانتهازيِّ الّذي يضرُّ بالسّياسيِّ البعيدِ عن مركزِ السّلطةِ، فكيف إذا كان قريبًا منها أو لصيقًا بها أحيانًا.

وهذه المسطرةُ الّتي كنت أقيسُ بها خطواتي وتصرّفاتي ومواقفي خلقتْ لي أعداء، لكنّهم، وللحقيقةِ، كانوا أقلّ من أن أحصِيَهم على أصابعِ يديِّ الاثنتَين. وكانوا بالنّسبةِ إليَّ مكشوفين ومعروفين، والأهمُّ أنّهم يعرفون أنّني أعرفُهم؛ إلّا أنّ مستوى الأذى الّذي ألحقوه بي بَقِيَ في حدودهِ الدّنيا، وكنت أخرجُ من كلِّ تفاصيلِ دسائسِهم أقوى من قبلُ، وأكثر ثباتًا وسكينةً وقوّةً.

في هذا السّياقِ، أريدُ أن أتوقّفَ عند حادثةٍ لها دلالاتُها، لأنّها تجمعُ بين الدّسائسِ المكشوفةِ، وبين رغبةِ الآخرِ باتّخاذكَ جسرًا.

بدأتِ الحادثةُ بعد إقرارِ قانونِ الانتخابِ الّذي عملتْ عليه لجنةُ الحوارِ الوطنيِّ، وبعدَ صدورِ الإرادةِ الملكيّةِ بحلِّ مجلسِ النّوّابِ، والدّعوةِ إلى اَنتخاباتٍ نيابيّةٍ جديدةٍ على أساسِ القانونِ الجديدِ، الّذي يعتمدُ على القوائمِ النّسبيّةِ المفتوحةِ، والّذي تمَّ تطبيقُهُ بشكلٍ مُشوّهٍ للأسفِ.

وقد تعوّدَ المواطنُ الأردنيُّ على الخيارِ العشائريِّ والمناطقيِّ المستَنِدِ إلى علاقاتِ القربى في اَختيارِ نوّابِهِ، لذا، بدأَ الحماسُ للمشاركةِ في الانتخاباتِ باهتًا في بداياتِهِ، وذلك لغرابةِ القانونِ الجديدِ وعدمِ وضوحِ آليّاتِ الانتخابِ والتّرشّحِ ضمنَ القوائمِ المفتوحةِ على مستوى المحافظاتِ، فضلًا عن محدوديّةِ عددِ المقاعدِ المخصّصةِ للقوائمِ البالغةِ سبعةً وعشرين مقعدًا.

وفي هذه الأجواءِ الّتي شهدتْ نقاشاتٍ علنيّةً واسعةً مارسَ عليَّ الأصدقاءُ والعديدُ من القوى السّياسيّةِ وأبناءُ المخيّماتِ نوعًا من الضّغطِ الشّديدِ حتّى أترشّحَ على رأسِ قائمةٍ تمثّلُ الشّارعَ الأردنيَّ من أصلٍ فلسطينيٍّ، بالدّرجةِ الأولى.

وكنت مقتنعًا منذ البدايةِ بعدمِ خوضِ الانتخاباتِ على هذا الأساسِ إطلاقًا، وقاومتُ بشدّةٍ تلك الضّغوطَ كلَّها، وبالرّغمِ من يقيني أنّي سأخسرُ من قاعدتي الشّعبيّةِ لو وافقتُ على ذلك، إلّا أنّي لم أكن مرتاحًا لبقاءِ المكوّنِ الفلسطينيِّ على الرّصيفِ، في مقاعدِ المتفرّجين متفرّجًا على المسيرةِ الجارفةِ ولا حصّةَ له فيها.

بالمقابلِ، شعرتُ أيضًا بإمكانيّةِ وقوعِ خلافاتٍ، على الأقلِّ بين المرشّحين في القائمةِ الواحدةِ، لأنَّ الفوزَ يرتبطُ بحصولِ كلِّ مرشّحٍ على رقمٍ متقدّمٍ داخلَ قائمتِهِ.

اِنطلقتْ ماكينةُ الانتخاباتِ وهي تشتعلُ وتعملُ، وبعد فترةٍ وجيزةٍ، بدأتُ أعيدُ التّفكيرَ في موقفي باتّجاهِ دراسةِ إمكانيّةِ ترشّحي ضمنَ قائمةٍ اَنتخابيّةٍ.

قابلتُ الملكَ، وتحدّثْنا في الأمرِ، وشجّعَني كثيرًا على ضرورةِ خوضِ تلك الانتخاباتِ، وشعرتُ بدعمِهِ الشّخصيِّ لترؤّسي قائمةً اَنتخابيّةً، لكنّني وللأمانةِ، لم ألتزمْ أمامهُ بأيِّ قرارٍ.

بعد عدّةِ لقاءاتٍ مع قوًى سياسيّةٍ، قرّرْتُ زيارةَ مديرِ المخابراتِ في ذلك الوقتِ فيصل الشّوبكي، وبحثْتُ معه أمرَ ترشّحي محاولًا أن أستشفَّ رأيَهُ وما يخفونَهُ في الدّائرةِ من أفكارٍ وخططٍ فبادَرَني بالقولِ: «مش لازم تنزلْ، واحدْ مثلك بصيرش يجلسْ مع هالمستوى»، فقلتُ له: «باركَ الله فيك، والحمدُ لله أنّ بابَ الجامعِ مغلقٌ». وغادرتُ المكانَ وأنا في غايةِ الارتياحِ، لأنّني قرّرْتُ لحظَتَها الاعتذارَ عن التّرشّحِ.

طلبتُ مقابلةَ الملكِ مرّةً أخرى، وقبلَ يومٍ واحدٍ من موعدِ المقابلةِ، اتّصلَ بي فيصل الشّوبكي مستعجلًا وطلبَ منّي لقاءَهُ، فرحّبْتُ به في منزلي، لكنّهُ اَعتذرَ بسببِ اَنتظارِهِ مكالماتٍ هاتفيّةً مهمّةً من الخارجِ، وعليه تلقّيها عبرَ هاتفِهِ المشفّرِ الآمنِ. لذلك، لا يستطيعُ مغادرةَ مكتبِهِ.

ذهبتُ اليه فاَستقبَلَني مبتسمًا، وبادَرَني قائلًا إنّه: «في أغربِ موقفٍ يمكن أن يقفَهُ بصفتِهِ مديرَ مخابراتٍ»، مضيفًا: «أريدُ أن أسحبَ ما قلتُهُ لكَ قبلَ أيّامٍ، لأشجّعَكَ على التّرشّحِ للانتخاباتِ، وأشدُّ على يديكَ»، وأطالَ المديحَ لي حتّى إنّني تخيّلْتُ أنَّ ثمّةَ طبخةً يتمُّ إنضاجُها.

ذهبتُ لمقابلةِ الملكِ، وأعلمتُهُ بعدمِ رغبتي في التّرشّحِ بسببِ التّطوّراتِ الدّاخليّةِ وتوجّهِ حكومةِ د. عبد الله النّسور إلى رفعِ الأسعارِ وحيثيّاتِ قانونِ

الانتخابِ بحدِّ ذاتِهِ الّتي لا تناسبُني، كما إنّي رئيسُ مجلسِ أعيانٍ، ومن الغباءِ تركُ منصبي لأجازفَ بخوضِ انتخاباتٍ للحصولِ على مقعدٍ من دون ضماناتٍ.

وشعرتُ لحظتَها بحجمِ الضّيقِ الّذي شعرَ الملكُ به وأنا أخبرهُ بقراري، وألمحَ فيما بعدُ إلى العديدِ من زوّارهِ، بخاصّةٍ نوّاب المخيّمات، أنّ قيادَتَهم أخلَفَتْ وعدَها معه في موضوعِ الانتخاباتِ.

وأخبرتُ الملكَ أنّ مديرَ المخابراتِ نَصَحَني أيضًا بعدمِ خوضِ الانتخاباتِ، وقدّمَ لي أسبابًا جعَلَتْني أعيدُ التّفكيرَ بالأمرِ، ضحكَ الملكَ طويلًا وقالَ إنّ الشّوبكي أعلمَهُ بذلك، ولامَهُ بشدّةٍ على هذا الفعلِ وقالَ له (بحسب رأي الملكِ): «إحْنا طالبين من طاهر خوض الانتخابات وأنتَ تفعل العكس؟».

تركتُ القصرَ، وأنا أشعرُ براحةٍ شديدةٍ من جهةٍ، وبحجمِ ضيقِ الملكِ وعدمِ اَرتياحهِ إلى قراري من جهةٍ ثانيةٍ.

كان القصرُ يريدُ أن أخوضَ الانتخاباتِ، لأمنَحَها قيمةً وأهمّيّةً ما يحثُّ النّاسَ على المشاركةِ الواسعةِ، ويضفي المزيدَ من التّنوّعِ والمنافسةِ.

لدى سؤالِ معروف البخيت أمامي عن صحّةِ نيّتِهِ التّرشّحَ على رأسِ قائمةٍ أخرى في تلك الانتخاباتِ، أجابَ أنّه كان سيترشّحُ بالفعلِ، فيما إذا ترشّحَ طاهر المصري.

لم أعهدْ معروف البخيت مهتمًّا بخوضِ الانتخاباتِ نهائيًّا، وعجبتُ من قولهِ هذا، لكن ربّما كان ينوي التّرشّحَ بالفعل في حالِ ترشّحي لإحداثِ التّوازنِ السّياسيِّ والتّمثيليِّ للأردنيّين الشّرقيّين والأردنيّين الغربيّين، ومنحِ الانتخاباتِ ثقلًا سياسيًّا وتمثيليًّا تنافسيًّا.

جرتِ الانتخاباتُ في الثّالثِ والعشرين من كانون الثّاني / يناير ٢٠١٣، وكان التّفاهمُ المبدئيُّ يقضي بأن تتمَّ إعادةُ تشكيلِ مجلسِ الأعيانِ ومع ظهورِ النّتائجِ وفوزِ المجلسِ الجديدِ ليتواءمَ معه، ورأيتُ أنّ إعادةَ التّشكيلِ في هذا الوقتِ غيرُ سليمٍ لأنّ مدّةَ مجلسِ الأعيانِ الحاليِّ لم تُستكمَلِ السّنة بعدُ، وفوجئْتُ بقرارِ تأجيلِ إعادةِ تشكيلِ الأعيانِ إلى وقتٍ لاحقٍ، واَفتتحَ الملكُ الدّورةَ غيرَ العاديّةِ لمجلسِ الأمّةِ بخطبةِ العرشِ.

بدأتْ عمليّةُ اَنتخابِ رئيسِ مجلسِ النّوّابِ ظهرَ الأحدِ في العاشرِ من شباط / فبراير ٢٠١٣ وكانت معركةً حاميةَ الوطيسِ، وترشّحَ لرئاسةِ المجلسِ سعد هايل سرور ومحمّد الحاج ومصطفى شنيكات.

وقبل اَفتتاحِ الدّورةِ بيومَين، كثرتِ الأقاويلُ والتّسريباتُ عن النّجاحِ المضمونِ والمؤكّدِ للنّائبِ د. محمّد الحاج، عضوِ مجلسِ النّوّابِ الأسبقِ عن الإخوان المسلمين، والنّائبِ الحاليِّ عن حزبِ الوسطِ الإسلاميِّ، الّذي يحظى بدعمٍ قويٍّ من مصادرِ قوًى تدفعُ بفوزِهِ بكلِّ الطّرقِ والوسائلِ.

وبالفعلِ، أصبحَ النّائبُ الحاج المرشّحَ الأقربَ إلى رئاسةِ المجلسِ، بل وقدّرتِ التّوقّعاتُ حصولَهُ على خمسةٍ وثمانين صوتًا في الحدِّ الأدنى من أصلِ المجموعِ الكلّيِّ لأعضاءِ مجلسِ النّوابِ البّالغِ مائة وخمسين صوتًا، ما يعني أنّه سيفوزُ بالرّئاسةِ من الجولةِ الأولى.

وجاءَني يومَي الجمعة والسّبت العديدُ من الأصدقاءِ وعلى رأسِهم مبارك أبو يامين، الّذي نبّهَني إلى مؤامرةٍ تُحاكُ ضدّي من خلال إنجاحِ محمّد الحاج ليصبحَ رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ.

لم أفهمْ في البدايةِ المقصودَ من ذلك، وماهيّةَ العلاقةِ بيني وبين نجاحِه، ولكنْ ومن دون بحثٍ دقيقٍ، بدا واضحًا لي أنّ تأجيلَ إعادةِ تشكيلِ مجلسِ الأعيانِ، ومنذ البدايةِ، كان يستهدفُني شخصيًّا، فإذا نجحَ الحاج في رئاسةِ المجلسِ وهو أردنيٌّ من أصلٍ فلسطينيٍّ، لا يعودُ مقبولًا، في هذه الحالةِ، بقائي رئيسًا لمجلسِ الأعيانِ، كوني أنا الآخر أردنيًّا من أصولٍ فلسطينيّةٍ، لأنّ ذلك يخالفُ العرفَ القاضي بعدمِ وجودِ اَثنين من أصلٍ فلسطينيٍّ في رئاسةِ المجلسَين، وبذلك سيكون لدى الدّولةِ العذرُ في تنحيتي وإقالتي.

وما إنْ حلَّ موعدُ اَفتتاحِ الدّورةِ غيرِ العاديّةِ، يومَ الأحدِ، حتّى كان المجلسان، الأعيان والنّوّاب، مستفزَّين بشكلٍ واضحٍ.

ولم أتحرّكْ بأيِّ اتّجاهٍ في ذلك الوقتِ، بل تحرّكَ العديدُ من الأعيانِ مع نوّابِ مناطِقِهم وحذّروهم من الوقوعِ في هذا الخطأِ، وظلَّ هذا الجهدُ قائمًا ومتحرّكًا تحت قبّةِ المجلسِ وخارجَها حتّى قبيلَ التّصويتِ بقليلٍ، ولم يكن صعبًا على النّوّابِ اَكتشافَ حجمِ اللّعبةِ الّتي كانت تقودُ المجلسَ وتدفعُهُ ضدّي دفعًا.

ولم يحصلْ محمّد الحاج على الأصواتِ المطلوبةِ من أجل الفوزِ من الجولةِ الأولى والّتي كانوا وعدوه بها، لينالَ حوالي خمسةً وثمانين صوتًا، لتنتهيَ الانتخاباتُ في الجولةِ الأولى بحصولِ الحاج على أربعةٍ وخمسين صوتًا، وحصولِ منافسِهِ سعد السّرور على خمسين صوتًا، ود. مصطفى شنيكات على ستّةٍ وثلاثين صوتًا، لينتقلَ السّرور والحاج إلى الجولةِ الثّانيةِ، ويفوزَ بها السّرور بعد حصولِهِ على ثمانين صوتًا مقابلَ حصولِ الحاج على اَثنين وستّين صوتًا.

وكنت جالسًا في مكتبي مع عددٍ كبيرٍ من الأعيانِ، وحين انتهتِ انتخاباتُ الجولةِ الأولى أيقنْتُ أنّ لعبةَ محمّد الحاج قد انتهتْ.

قبل نهايةِ الجولةِ الثّانيةِ من التّصويتِ، دخَلْنا نحن الأعيان دفعةً واحدةً إلى القبّةِ من بابٍ جانبيٍّ، ما لفتَ الانتباهَ، وأحاطَ بي عددٌ من أعيانِ الباديةِ، فقد دخَلْنا في لحظةٍ كانت كلُّ الأعصابِ متوتّرةً وكان مظهرُ التّحدّي واضحًا، وكانت شرفاتُ المجلسِ تغصُّ بالحاضرين، فلم نكدْ نجلسُ حتّى ظهرتْ نتيجةُ نجاحِ سعد سرور على محمّد الحاج، وجرى تصفيقٌ حادٌّ في القاعةِ، وجاءَني الكثيرُ من النّوّابِ إلى حيثُ أجلسُ لتهنِئَتي بالنّتيجةِ، وكان مؤيّدو د. مصطفى شنيكات قد صوّتوا لصالحِ سعد السّرور في الجولةِ الثّانيةِ ما أدّى لنجاحِه.

تأثّرتُ جدًّا من هذا المشهدِ، وكنت في وضعٍ عاطفيٍّ مُرْبَكٍ، وتوجّهْنا جميعًا إلى سرور لتهنئتِهِ بالفوزِ، وكانت مظاهرةٌ لها معانيها ومغازيها داخلَ الإدارةِ الأردنيّةِ، وتوجّهتُ إلى محمّد الحاج لكي أشدَّ من أزرِهِ، فوجدْتُهُ قد غادرَ المجلسَ فورَ ظهورِ النّتيجةِ.

بعد سنواتٍ قليلةٍ من هذا الحدثِ، أعلَمَني محمّد الحاج بكاملِ تفاصيلِهِ، قائلًا لي إنّ «دائرةَ المخابراتِ اختارتْهُ ليخوضَ انتخاباتِ رئاسةِ المجلسِ، فجلسَ معه مسؤولٌ في المخابراتِ برتبةِ عميدٍ مسؤولٍ عن السّاحةِ الأردنيّةِ، وشرحَ له نيّتَهم ترشيحَهُ ودعمَهُ، ولم يأتِ أحدٌ من الدّائرةِ على ذكرِ طاهر المصري نهائيًّا».

وأضافَ أنّه قابلَ في وقتٍ لاحقٍ مديرَ دائرةِ المخابراتِ فيصل الشّوبكي، وتحدّثا في أمورٍ عامّةٍ تتعلّقُ بالانتخاباتِ، وقالَ لي الحاج حرفيًّا، أنّ سببَ دفعِهِ إلى التّرشّحِ لم يخطرْ في بالِهِ أبدًا، إلّا في الأيّامِ الأخيرةِ، لكنَّ عرضَ المخابراتِ

كان مُغريًا جدًّا أو سخيًّا إلى أبعدِ حدودِ السّخاءِ، ولم يكن يحلمُ به أبدًا، ولا يستطيعُ رفضَهُ. وحصلَ ما حصلَ.

وفي وقتٍ لاحقٍ، بدأَ النّوّابُ يتحدّثون عن تدخّلِ الدّيوانِ الملكيِّ من خلال رئيسِهِ فايز الطّراونة والضّغط على النّوّابِ للتّصويتِ لصالحِ محمّد الحاج.

وفي إحدى الأمسيّاتِ الاجتماعيّةِ، كان فايز الطّراونة أمامي، فقلت له بشكلٍ عابرٍ «ما قدرت عليّ»، وكذلك فعلتُ مع فيصل الشّوبكي الّذي سألتُهُ وجهًا لوجهٍ: «لماذا فعلتُم هذا؟» فسأَلَني بدورهِ: «فعلْنا ماذا؟» مستغربًا سؤالي، وأنكرَ وجودَ أيَّ تآمرٍ عليَّ.

بعد اَختياري رئيسًا لمجلسِ الأعيانِ في تشرين الأوّل / أكتوبر سنة ٢٠٠٩، أرسلتُ كتابَ شكرٍ إلى جلالةِ الملكِ لاختياري، أكّدْتُ فيه على أنّ «مجلسَ الأعيانِ من وجهةِ نظري هو جزءٌ من السّلطةِ التّشريعيّةِ له ما للنّوّابِ وعليه ما عليهم، باَستثناءِ الثّقةِ بالحكوماتِ. وسأعملُ على أن يكون المجلسُ مستقلًّا وموضوعيًّا قدرَ الإمكانِ في مسيرتِهِ وعملِهِ».

وكرّرْتُ روحَ هذه الرّسالةِ في كلِّ مرّةٍ كان يتمُّ فيها تعييني رئيسًا لمجلسِ الأعيانِ.

إلّا أنّ سجلّي الخطابيَّ عكسَ جانبًا آخر من العلاقةِ مع القصرِ، فخطاباتي في المناسباتِ الرّسميّةِ شكّلتْ عاملًا من عواملِ عدمِ الرّضا عنّي، وكذلك مناداتي المتكرّرة بالإصلاحِ السّياسيِّ والاقتصاديِّ، وعدم تردّدي في الإعلانِ عنهما، ما أدّى إلى نسجِ العلاقةِ المرتبكةِ بيني وبين القصرِ في بعضِ الأحيانِ، وليس دائمًا، لكنّ وتيرتَها اَرتفعتْ في الآونةِ الأخيرةِ.

وبمناسبةِ عيد الاستقلالِ، وكما هو معتادٌ في الاحتفالِ، فإنَّ رئيسَ مجلسِ الأعيانِ يلقي كلمةً، وكذلك رئيسُ مجلسِ النّوّابِ ورئيسُ الوزراءِ، ودأبْتُ على إلقاءِ خطابٍ له صبغةٌ سياسيّةٌ وإصلاحيّةٌ أمامَ الملكِ ومسؤولِي الدّولةِ الكبارِ، واَستمرَّ الأمرُ وصولًا إلى السّنةِ الأخيرةِ من رئاستي لمجلسِ الأعيانِ.

وحَلَّ عيدُ الاستقلالِ في الخامس والعشرين من أيّار / مايو ٢٠١٣. أعدَدْتُ خطابًا جريئًا وغيرَ تقليديٍّ في مخاطبتِهِ للأوضاعِ، وما إنْ أنهيتُهُ وسطَ الإطراءِ الشّديدِ للحاضرين لمحتواهِ ومضامينِه، حتّى علّقَتِ الملكةُ رانيا بقولِها: «خطابٌ عظيمٌ»، وكانتِ الوحيدةَ من المسؤولين الّتي تحدّثتْ إليّ، فشكرْتُها وأكملْتُ طريقي.

مجملُ هذه الحوادثِ أشعَرَتْني بأَستبعادِ تعييني في رئاسةِ مجلسِ الأعيانِ مرّةً جديدةً، فبدأتُ أعيدُ حساباتي مستعيدًا ما تعرّضْتُ له خلال الفترةِ القليلةِ الماضيةِ، وتحديدًا تعليق الملكِ على اَستئذاني له بزيارةِ البحرين بعد تسليمِهِ وثيقةَ الحوارِ الوطنيِّ، وتراجعي عن التّرشّحِ في الانتخاباتِ النّيابيّةِ على رأسِ قائمةٍ وطنيّةٍ، وما تلاها من قصّةِ ترشيحِ النّائبِ محمّد الحاج وانتظارِ فوزِهِ لإزاحتي عن رئاسةِ مجلسِ الأعيانِ.

حزَمْتُ أمري بيني وبين نفسي، وعزَمْتُ على تقديمِ اَستقالتي من رئاسةِ المجلسِ، كونها الخيارَ الأفضلَ لي، حتّى لا أبقى عرضةً للتّآمرِ والدّسائسِ، وضحيّةً للرّضا والغضبِ والقربِ والبعدِ.

كتبتُ رسالةَ اَستقالتي وراجَعْتُها مرّاتٍ عديدةً، وفي كلِّ مرّةٍ كنت أحسبُ حسابَ الوضعِ الحاليِّ في ذلك الوقتِ، وما قد تسبّبُهُ اَستقالتي من تداعياتٍ واَستحقاقاتٍ، فضلًا عن وجودِ جهاتٍ ستحتجُّ وقد تتوتّرُ علاقتُها مع الدّولةِ،

ولكنْ، وبسببِ تردّدي وعدمِ حسمِ موقفي كان الوقتُ المناسبُ لاستقالتي قد فاتَني تمامًا.

وكان تردّدي هذا هو أحدُ أخطائي الشّديدةِ الّتي اَرتكبتُها في حياتي السّياسيّةِ، فقد شعرتُ في الأيّامِ الأخيرةِ من رئاستي لمجلسِ الأعيانِ أنّ شيئًا ما قد يحدثُ، فذهبتُ قبل أيّامٍ من تاريخ الخامسِ والعشرين من تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٣، وقابلتُ الملكَ، واضعًا نفسي بتصرّفِهِ في أيِّ وقتٍ يشاءُ، ظهرَ الاستغرابُ على وجهِهِ، وسأَلَني: «لماذا؟ هل أنتَ مريضٌ؟» أجبتُهُ: «لا، لكنَّ الواجبَ والأخلاقَ السّياسيّةَ تقضي بوضعِ نفسي في تصرّفِكَ»، فقالَ لي: «توكّلْ على الله، ولا تزالُ بينَنا أشغالٌ كثيرةٌ».

في الرّابع والعشرين من تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٣، وفي السّاعةِ السّابعةِ وعشرِ دقائقَ، اَتّصلَ الملكُ بي في منزلي، وقالَ إنّه: «يريدُ إعطائي فترةَ راحةٍ لبعضِ الوقتِ»، ذكّرتُهُ فورًا بأنّني زرتُهُ ووضعْتُ نفسي بتصرّفِهِ، فقالَ: «نعم... نعم... وقد قدّرْتُ لكَ ذلك».

شكرتُهُ، واتّصلتُ مباشرةً بعبد الرّؤوف الرّوابدة، وسألْتُهُ: «هل أنتَ الرّئيسُ الجديدُ؟» فقالَ لي: «نعم، الآن اتّصلَ الملكُ بي وأخبرَني بذلك».

ولا أريدُ الحديثَ هنا عن أثرِ قرارِ خروجي من رئاسةِ مجلسِ الأعيانِ على الرّأي العامِّ، ولا أريدُ الحديثَ عن النّاسِ الّذين زاروني وآزروني في منزلي بعد هذا القرارِ، وعن الصّحافةِ الّتي تحدّثَتْ عنه، فقد اَستقبلتُ المئاتِ من الأشخاصِ بعد ذلك في ظاهرةٍ لفَتَتِ اَنتباهَ مروان المعشر، فكتبَ عنها في جريدةِ «الغد» مشيرًا إلى الخروجِ والاندفاعِ الشّعبيِّ الّذي تلاه.

أمّا عبد الرّؤوف الرّوابدة، فقد أقامَ حفلًا لتكريمي بتاريخِ السّادسِ والعشرين من كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٣، في نادي الملكِ حسين، دعا إليه جميعَ أعضاءِ مجلسِ الأعيانِ، وكلَّ السّلطاتِ الدّستوريّةِ والرّقابيّةِ، ورئيسَ الوزراءِ، ورئيسَ مجلسِ النّوّابِ، ورئيسَ المجلسِ القضائيِّ، ورئيسَ المحكمةِ الدّستوريّةِ، ورئيسَ ديوانِ المحاسبةِ، ورئيسَ الدّيوانِ الملكيِّ، ورئيسَ الهيئةِ المستقلّةِ للانتخاباتِ، ورئيسَ هيئةِ مكافحةِ الفسادِ، ورؤساءَ الأعيانِ السّابقين زيد الرّفاعي وأحمد اللّوزي.

وألقيْتُ كلمةً مؤثّرةً قلتُ فيها:

«قبلَ أربعِ سنواتٍ بالتّمامِ والكمالِ وقفتُ هنا في المكانِ ذاتِهِ، عندما كان مجلسُ الأعيانِ يكرّمُ عَلَمًا من أعلامِ السّياسةِ والتّشريعِ في المملكةِ، دولةَ السّيّدِ زيد الرّفاعي، وشكرتُ دولتَهُ على دورِهِ الكبيرِ في الحياةِ السّياسيّةِ الأردنيّةِ، واَستذكرتُ فضلَهُ.

اليوم، يتكرّرُ المشهدُ ذاتُهُ، فالصّديقُ والأخُ رجلُ الدّولةِ عبد الرّؤوف الرّوابدة «أبو عصام» جمعَ هذا الحشدَ المهيبَ، وهذه الأجيالَ من السّياسيّين، من عميدِنا وكبيرِنا دولةِ الأستاذ أحمد اللّوزي إلى دولةِ سمير الرّفاعي تحت هذا السّقفِ، فدولةُ أبي عصام وأنتم جميعًا تعيدون تجسيدَ أخلاقِ رجالِ الدّولةِ، في ظلِّ المنهجِ الهاشميِّ الّذي نعتزُّ به جميعًا، حيث يسودُ التّواصلُ والتّوافقُ والاحترامُ المُتبادَلُ، وليس الكيّديّة أو التّآمر.

وهذا هو الأمرُ الطّبيعيُّ، كما يجبُ أن تكون أخلاقُ السّياسيّين ورجالاتِنا، أعتزُّ بشهادتِكَ بحقّي، وأجزمُ أنّ زمانَنا كان خيرَ مثالٍ على التّفاهمِ المُشتركِ والتّعاونِ البنّاءِ، كما أجزمُ أنّنا قدْنا مسيرةَ مجلسِ الأعيانِ بشراكةٍ وطنيّةٍ نزيهةٍ،

بالرّغم من بعضِ الخلافاتِ الطّبيعيّةِ في الرّأي في بعضِ الأحيانِ، وهي خلافاتٌ لا شكَّ أنّها لأجلِ الوطنِ لا على الوطنِ، وأنا على يقينٍ تامٍّ من أنّكَ ستقودُ مسيرةَ المجلسِ بالرّوحيّةِ ذاتِها، وأتمنّى لكَ ولسائرِ الزّميلاتِ والزّملاءِ التّوفيقَ والسّدادَ في النّهوضِ بالواجبِ، خدمةً للوطنِ والعرشِ.

لقد كان نبراسَنا وموجّهَنا في كلِّ الأمورِ وفي كلِّ المواقفِ جلالةُ الملكِ عبد الله الثّاني، فهو الّذي قادَ عمليّةَ الإصلاحِ منذ بدايتِها، وكنّا نلهثُ وراءَ مسيرتِهِ الإصلاحيّةِ وأفكارِهِ، وأقولُ لأولئكَ الّذين كانوا يتهامسون حول مواقفِنا، إنّ رأيَ وموقفَ جلالتِهِ كانا يحدّدان الطّريقَ، ويحدّدان لنا السّقفَ، وكنّا دائمًا نترسّمُ خطى جلالتِهِ ونحاولُ أن نترجمَ أفكارَهُ.

أريدُ أن أقولَ في هذا الموقفِ، وأمام أعيانِ الوطنِ، أنّ مواقفي وآرائي الّتي أدافعُ عنها وأدفعُ بها منزّهةً من أيِّ غرضٍ، وبعيدةً عن كلِّ الأجندات سوى الأجندةِ الوطنيّةِ ومصلحةِ الوطنِ والشّعبِ، ولا شيءَ غير ذلك، وكان رأيي وموقفي ذا وجهٍ واحدٍ، أقولُ ما أؤمنُ به في الغرفِ المغلقةِ وفي الفضاءِ الفسيحِ سواءً بسواءٍ، وقد طبّقتُ على نفسي قبلَ غيري أدقَّ معاييرِ الصّدقِ والنّزاهةِ مع النّفسِ ومع الشّعبِ ومع المسؤولين كذلك، كما طبّقْتُ والتزمتُ معاييرَ وطنيّةً لا رجعةَ عنها ولا رياءَ في تبنّيها والإيمانِ بها.

نؤمنُ بالأردنّ الوطنِ والهويّةِ، والأردنّ المقرّ وليس الممرّ، كما نؤمنُ بالشّعبِ وبالقيادةِ الهاشميّةِ، ونؤمنُ بالدّيمقراطيّةِ والإصلاحِ، ونؤمنُ بدولةِ المواطنةِ ومدنيّتِها، ونؤمنُ أنّ القضيّةَ الفلسطينيّةَ هي قضيّتُنا الأولى نحن الأردنيّين، وإنّ الأمّةَ العربيّةَ هي وعاؤنا الإنسانيُّ والحضاريُّ والثّقافيُّ والتّاريخيُّ.

بوضوحٍ تامٍّ وبصراحةٍ لم أعهدْ غيرَها في حياتي فأنا لستُ معنيًّا أبدًا، ولا أعيرُ أدنى اَهتمامٍ إطلاقًا لأيِّ تأويلاتٍ أو تفسيراتٍ أو غمزاتٍ قد تكون صدَرَتْ بحقّي من هنا أو هناك، ولست أرى فيها سوى شطحاتٍ سطحيّةٍ طائشةٍ لا تدركُ الحقيقةَ أبدًا، لا أقول في هذا المجال غير أنّ تاريخي وإرثَ عائلتي وإيماني بالأردنّ، الوطنِ الغالي والأرض والشّعب والقيادة، أعمق وأكبر من كلِّ التّأويلاتِ، وهي ثابتٌ لا يعلو عليه ثابتٌ آخر في حياتي.

ومن نِعَمِ الله عليَّ أنّي حظيتُ بثقةِ الرّاحلِ العظيمِ الحسين طيّبَ الله ثراه، وعملتُ تحت جناحَيه مدّةَ سبعةٍ وعشرين عامًا، وتخرّجتُ من مدرستِهِ السّياسيّةِ، كما حظيتُ بثقةِ جلالةِ الملكِ عبد الله الثّاني، والحفاظُ على الثّقةِ الغاليةِ واجبٌ يملأُ نفسي وضميري ووجداني.

أخيرًا...

أقولُ أمامكم، رجال الدّولةِ وأعيان الأمّةِ، بالصّوتِ العالي وبالفمِ الملآن، أنّني مرتاحُ الضّميرِ أعتزُّ بأردنيّتي وهويّتي، فأنا اَبن المدينةِ والقريةِ، وأنا اَبن الباديةِ والمخيّمِ، وأنا اَبنُ الوطنِ من شمالِهِ إلى جنوبِهِ، ومن شرقِهِ إلى غربِهِ.

وبإذنِ الله، عندما يحينُ موعدُ الرّحيلِ، فإنّني سأُدفَنُ في ثرى الأردنّ، وفي مقامِ أمينِ الأمّة أبي عبيدة عامر بن الجرّاح، لأكونَ على مشارفِ فلسطين، وقريبًا من مسقطِ الرّأسِ نابلس.

شكرًا من قلبٍ لم يعرفْ غيرَ الحبِّ. شكرًا من ضميرٍ حيٍّ بإذنِ الله. وللتّاريخِ، أقولُ إنّ طاهر المصري هو مجرّدُ مواطنٍ جنديٍّ أردنيٍّ مخلصٍ، يعشقُ الأردنّ أوّلًا، وفلسطين الحبيبة، والعروبة، وليس في حياته عشقٌ آخر».

P U R E I S T H E T R U T H

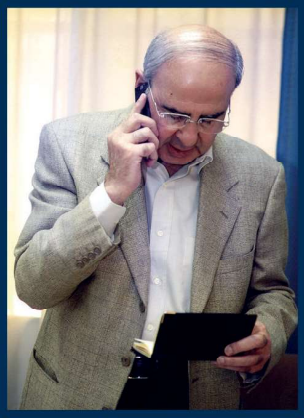

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

لقد تمّتِ المحافظةُ على الدّولةِ الأردنيّةِ بحكمةِ دستورِها، وبقوّةِ رجالاتِها، وبإعلاءِ رأسِ الدّولةِ لقيمةِ الالتزامِ بالدّستورِ وروحِه. وأُعلِيَ بنيانُها، عبرَ عشرةِ عقودٍ، بجهدِ أبناءِ الشّعبِ الأردنيِّ بجميعِ فئاتِه وطاقتِه، وبنظامِه السّياسيِّ الهاشميِّ المنفتحِ، في العملِ على تنميةِ وتطويرِ هذه الدّولةِ. وعلى طولِ تلك المئويّةِ، لم تتمكّنْ تيّاراتُ الشّدِّ العكسيِّ من طمسِ قدراتِ النّاسِ وإمكاناتِهم الهائلةِ.

واليومَ، فإنّ الشّعبَ الأردنيَّ، بكافّةِ فئاتِه، توّاقٌ لمراجعةِ مسيرتِه، وللمحافظةِ على إنجازاتِه، الّتي بَنَتْها الدّولةُ على الاعتدالِ، والعدلِ، والمساواةِ، وتطويرِها. كما إنّ الشّعبَ لم يعدْ قادرًا على قبولِ التّبلّدِ الحكوميِّ وادّعاءاتِ الإنجازاتِ الوهميّةِ وإنكارِ الحقائقِ والواقعِ.

لا بدّ من الإقرارِ، الجليِّ والواضحِ، بأنّ المجتمعَ الأردنيَّ يتغيّرُ بشكلٍ جذريٍّ. وهذا أمرٌ طبيعيٌّ. ولكنّه تغييرٌ حدثَ بسرعةٍ فائقةٍ، كواحدٍ من نتائجِ ثورةِ الاتّصالاتِ الحديثةِ، وللمتغيّراتِ الجوهريّةِ الّتي حدثتْ في واقعِه وحياتِه اليوميّةِ. تغييرٌ جرى في مجتمعِنا من دون محدّداتٍ، فاختلطَ الحابلُ بالنّابلِ، ما قادَ إلى حقيقةٍ سياسيّةٍ وواقعٍ جديدَين، يتألّمُ ويعاني منهما الفردُ والمجتمعُ معًا.

طاهر المصري

9 786144 862629